الفصل الثامن

عالم مضطرب؟

كان مبدأ السيادة فيما مضى يمنح الحياة الدولية التوهم بالنظام والترابط. لا شك أن خاصيته الوهمية والتباساته وفَّرت مجالاً لا يستهان به للمفاجأة، والخُدعة، وحتى للإفك في أحيان كثيرة. مع ذلك، لم يخدعنا هذا المبدأ بشأن ثلاثة معطيات أساسية إلا نادرًا: كانت الدول هي الفاعلات الوحيدات في العمل الدولي، حتى وإن كان يجب عليها أيضًا أن تتحالف مع آخرين، كالسلطة الدينية، أو شركات الملاحة البحرية الكبيرة؛ وكان التناقض بين الداخلي والخارجي له معنى، حتى وإن كان منحرفًا في بعض الأحيان، بخاصة عند وقوع ثورات كبرى؛ وكانت الدولة، في عملها الديبلوماسي تنجذب نحو هدف القوة التي يتم تقويمها بلغة عسكرية. واليوم لا يتم إبطال أي شيء من هذا كله بصفة رسمية: ما زال القانون الدولي والمؤسسات المنبثقة عنه مستمرين في الاحتفاء بهيمنة الدولة وبامتيازاتها الملكية؛ ويظل عدم التدخل في شئون الآخرين هو القاعدة المعلنة التي تطالب بها الأغلبية؛ وتستمر الديبلوماسية في ممارساتها وفي مراسمها. مع ذلك عالم يدفع عالما آخر، من غير أن يجعله يختفي: لقد تم، في الممارسة الفعلية، تجاوز السيادة، كما أنها أصبحت، من الناحية النظرية، عديمة الفائدة، ذلك بتأثير من طلقات العولمة من كل جانب ومن عودة المأثور؛ إن الفاعلين الدوليين من خارج الدول يتكاثرون، وفوق هذه الأنقاض، يستقر عمل حاذق يقود الدول الأكثر قوة بدورها إلى أن تجعل من نفسها ممثلة لما بعد الحداثة، لكي تدعو إلى التدخل حين تجد لنفسها فائدة من هذا التدخل أو حين يكون ضغط الرأي العام قويّا.

هكذا ما يجري وسط المخاضة، بين عالم من دول في سبيله للانتهاء وعالم

«متعدد المراكز» في سبيله للتكوُّن [1] مشحونًا بالدروس: لم تعد الدولة أكثرحرية، ولا أكثر قوة في هذا التحول الذي يبدو مضطربًا؛ كذلك الدولة ليست في حالة احتضار ولا تبَدُّل لكنها، على العكس، تجري تسويات دائمة مع فاعلين آخرين؛ وتعيش في حياتها اليومية فضائل الاعتماد المتبادل ورذائل فساد الضمائر أو المساومات مع عقلانيات لا تنتمي إلى عالمها الخاص: من المؤكد أن السيادة النبيلة تموت هنا كلية: مع ذلك لا شيء من هذا كله يحدث بطريقة آلية أو حتمية: في عالم التسويات هذا، تحتفظ الدولة بهامش من الخيار يُعد، يومًا بعد يوم، شكل عالم الغد.

تتعلم الدولة اليوم التواضع وضرورة التآلف، على المسرح العالمي، مع شركاء آخرين لم يتمتعوا فيما مضي سوى بشرف النسيان والإهمال. تم هذا الاعتراف بفاعلين جدد بطريقة تجريبية، كلما فرضت نفسها، حقيقة إنه من الآن فصاعدًا يتم استدعاء الفرد إلى المسرح الدولي بواسطة ثلاثة نداءات مختلفة[٢]. يظل النداء الأول ذا طبيعة مواطنية؛ فهو يذكر بالمأثور الويستفالي، وبالقانون والمؤسسات العامة، وبرباط أولوية الانتماء إلى الدولة الذي كان يتيح فيما مضى للفرد بصفة خاصة الولوج إلى المساحة العالمية، حاملاً جواز سفره أو شهادة تجنيده. إن ازدهار تقنيات الاتصال والرواج المتصاعد للعولمة قد أتاحا تدريجيّا وأشاعا نمطًا ثانيًا من النداءات عابرة الجنسيات، تدرج الأفراد في شبكات متعددة ذات طبيعة اقتصادية، وترابطية، وثقافية، و إعلامية، وهجرية، والتي تتميز أساسًا بالتكون عن طريق الالتفاف على سيادة الدول، وبعقلَانية نفعية صرف. ويلزم التسليم بأن هذين النداءين لا يستنفدان لهذا القدرات على حشد الأفراد على المسرح العالمي، إذ إنهما يتعايشان بطريقة تزداد وضوحًا مع نداء ثالث، ذي طبيعة ترتكز، في هذه المرة، على الهوية وتنشِّط السلوكيات الخصوصية، كما تعلي شأن الانتماء الذي يتم تصوره أو معايشته باعتباره أوليّا أوجمعيًا، داحضًا للعقد الاجتماعي، ومضفيًا صفة القداسة على « الذاتي» ونافيًا للآخر باسم الدين، أو اللغة، بل والعرق.

(1) Cf . J. Roseeau, *Turbulennce in World Politics,* New York, Harvester, 1990, p. 97-98.

(2) B. Badie, «Le jeu triangulaire», *in* Birnhaum, dir,. *op. cit.*,p. 447-462.

ولايداعب هذا النداء رباط المواطنة ، ولا رباط النفعية، لكنه يدغدغ السلالة العرقية التخيلية للفرد المُحْبَط أو المصاب بخيبة أمل بسبب أفعال الدولة أو العولمة .

هذه النداءات الثلاثة تَنْشَط في الحياة الدولية الراهنة وتُحْدث علاقة بين ثلاثة أنماط من أصحاب المشروعات . (الدول، والفاعلين الدوليين، وأصحاب مشروعات الهوية)، وثلاثة نماذج من التعبئة (ذوات طبيعة مواطنية، ونفعية، وجَمْعية)، وثلاثة طرق لتمثيل الأفراد (سياسية، ونفعية[1]، وعرقية-ثقافية). إن التنافس بينهم حاد، إذ إن عقلانياتهم لا تتوافق إلا بصعوبة: يتناقض نداء المواطنة مع نداء الهوية، حيث إن الأول سياسي وتعاقدي، في حين أن الثاني يدحض أفكار الجماعة السياسية والعقد لكي يفضل عليهما تكافلات أولية غير قابلة للتفاوض، حصرية، منغلقة، والتي سرعان ما تلجأ إلى«التطهير»؛ ولا يمكن لنداء المواطنة وللنداء عابر القوميات أن يتواءما، حيث إن الأول يفترض الإشراف السيادي، بينما يستهدف الثاني إنجاز الاستقلال الذاتي للفاعلين الدوليين من خارج الدولة؛ وأخيراً يتعارض النداء القائم على الهوية مع النداء عابر القوميات تعارضًا صارمًا، إذ يعظِّم الأخير الإدخال، في حين يمجِّد الأول الاستبعاد. يمكن اتضاح العديد من التوترات الدولية، وفهم الالتباسات القائمة في عالمنا، ومآزق العمل الدبلوماسي بالرجوع إلى هذه التناقضات. وتكشف هذه التناقضات، بوضوح شديد، عن وفرة التحديات التي تواجهها السيادة التي لا تستطيع التوافق مع الاستقلال الذاتي المتزايد للفاعلين الدوليين، ولا مع مشروعات إشاعة العرقية في العالم التي تهدم الجماعات السياسية، وتخترق الحدود وتعيد، بصورة لامتناهية، تشكيل أراض لا تتوافق في جوهرها مع قوانين الهوية إلا في حالة الموافقة على التطهير العرقي أو الإبادة الجماعية .

غير أن السيادة تتعرقل بطريقة أخرى: لكي تتمكن الدولة من أن تنجو بنفسها ، فإنها تتحالف أيضًا مع العقلانيات المنافسة، وبذلك تشوِّه مبادئها الخاصة وتوفِّق

(١) التمثيل النفعي هو شكل من التمثيل غيرالديموقراطي، الذي يتم فيه اختيار النواب بالرجوع إلى طبيعة المصالح والمنافع التي يدافعون عنها أو يروجون لها ، وليس بالرجوع إلى طريقة أيلولة وكالتهم. راجع: D. Apter, «Remarques préliminaires à la théorie de la représentation non démocratique» *in* id., *Pour l'État, contre l'État,* Paris, Economica, 1988, p. 99 *sq.*

صرامة سيادتها مع نزوات المعاملات النفعية، كما مع متطلبات تعصُّب الهوية. هذه المساومة تدحض قيم السيادة الأساسية المتعلقة بالسلطة النهائية والمطلقة. ومع ذلك فهذا أمرمألوف. في أحد أضلاع المثلث، تقرض الدولة سيادتها بتعميم مشاركتها مع الفاعلين الدوليين. وعلى المستوى الاقتصادي، الممارسة معروفة جيداً: إن الدول الآسيوية الأكثر سلطوية تترك الشركات والتدفقات الاستثمارية تعيد تشكيل الخريطة الآسيوية، في حين تتم المنجزات الإقليمية الكبرى، في أوروبا أو في أماكن أخرى، بمبادرة من طرفين، الدول والشركات. وتقوم الدول أكثر فأكثر بتقييم أمنها الخاص، المعقل التقليدي لطموحها السيادي، وفقًا للتقلبات التي تثقل على مستقبل سياستها التجارية. كذلك تتشكل التحالفات اليومية بين الدول والشركات وفقًا لقواعد لم تعد تفرِّق بين المصالح العامة والمصالح الخاصة. وفيما هو أبعد من ذلك، يتم اليوم تدوين فصل مضطرب من العلاقات الدولية الجديدة، يذكِّر عشوائيّا بالعلاقات القائمة على الريبة وبداية التواطؤ، بين الدول والمنظمات غير الحكومية. لقد اكتسبت هذه المنظمات خلال بضع سنوات مصداقية وشرعية لم تعد تتيح للحكومات تجاهلها، في مجالات التنمية كما في مجالات الأعمال الإنسانية: وينجم عن ذلك منافسة وتعاون متعرجان بوجه خاص، يؤديان في الواقع إلى تقسيم للعمل متزايد يشيع في حياة دولية لم تعد مختزلة إلى تجاور سيادات وإلى مواجهة بين القوى. إن النزاعات الدولية الجديدة، في البلقان، وفي إفريقيا أو في أي مكان آخر، تكشف كيف أن الدول تبحث لدى المنظمات غير الحكومية بطريقة إلى حد ما مستترة، عن إنجاز وظائف تتحدى بها العقلانية الأصلية الدول، المتقلِّصة أوالعاجزة أمام هؤلاء الفاعلين المقاتلين الجدد، وفي مواجهة هذه «الغائية الذاتية» للحرب[1]، وهذا التشابك الغامض بين الداخلي والخارجي، والمليشيات التي تقوم مقام الجيوش، والمذابح التي تحل محل المعارك: باختصار، في مواجهة ما يسميه البعض « حقيقة الحرب[2]» ...

(1) Cf. *supra;* cf. aussi J. Davis éd., *Security Issues in the Post-Cold War World*, Brookfield, Elger, 1996.

(2) Cf. C. Coker, art. cit.; D. Bigo dir., «Troubler et inquiéter: les discours du désordre international», *Cultures et Coflits,* 19-20 juin 1996.

الضلع الثاني للمثلث، الذي يربط الدول مع أصحاب مشروعات الهوية، ينم عن نفس الارتباكات. يتم في هذه العلاقة العدائية والتنازعية من الناحية الرسمية، امتهان الحلول الوسط إلى حد التساهل مع الضمير، كما لو كانت الخشية من الخسارة تدفع الحكام أكثر فأكثر إلى الانتقاص من قيمة السيادة بقصد منح الدولة طابعًا عرقيا، وبذلك تتنشّط شرعية أصيبت بالوهن بعض الشيء. لقد رأينا أن الدخول في عصر العولمة قد زاد بصورة متناقضة من تسارع معدل إنشاء «دول عرقية» و«سياسات الجيتو». وقد يمتد هذا الانعكاس عندما يؤخذ في الحسبان إعادة اكتشاف الدولة لرابطة الدم التي تخفِّف من قانون الأرض، هناك حيث يتم تطبيقه: وفي زمن التدفقات عابرة الجنسيات يروق للدول إدخال اعتبارات خصوصية في تشريعاتها مما يخفف الطبيعة السياسية والتعاقدية لجماعتها الوطنية، ويجعل الرجوع إلى تاريخها السيادي الخاص غير محقق. ونتيجة لذلك، يتقيَّد الديبلوماسيون أكثر فأكثر بتكافلات الهوية والثقافة التي تحدد مقدمًا انحيازاتهم: الوحدة السلافية، الوحدة التركية، الوحدة الإسلامية أو الآسيوية تنسِّق العمل الديبلوماسي، وتقصي كذلك الخيارات السيادية وتقضي على حجة العقلانية لدى متخذي القرارت. وتقوم الدول بالتساهل مع الشبكات العرقية ـ الدينية أو بتحريكها والتي يتم منحها ضمنيّا وضع الفاعل الدولي، مما يسمح بقيام دعاة ومساجد، وجمعيات إنسانية إسلامية، وتنظيمات عابرة للقوميات بعمل ديبلوماسي حقيقي مع الدول التي تستقبلهم أو دول المنشأ أوتلك التي يمرون بها. ونجد نفس لعبة التشارك ـ التنافس هذه بين بعض الدول، وبين الكنيسة الرومانية والحركات الدينية الجديدة، وبعض الطوائف، وجمعيات الفكر ومنظمات عديدة غيرها[1]...

يسترعي الانتباه أن المسرح الدولي يُحدث اليوم عددًا غير متناه من التحالفات المحتملة التي يمكنها الاعتقاد بأنها رابحة - تضم الدول ذات السيَّادة، حتى هناك

(1) Cf.A.Colonomos dir., *Sociologie des réseaux transnationaux,* Paris, L'Harmattan, 1995, ainsi que sa thèse pour le doctorat de l'Institut d'études politiques de Paris, 1996; cf. aussi Rudolf S. Hoeber et J. Pisctori éd., *Transnatioal Religions and Fading States,* Boulder, Westview Press, 1997.

حيث لا نتوقعها وحيث يحقق تحالفها القوة، مثلما دلَّت عليه قدرة دول غير بحرية على تجميد الموقف... في المفاوضات حول قانون البحر أو الضغط الحقيقي الذي مارسه اتحاد دول الجزر الصغيرة الذي قادته جمهورية ڤانواطو ـ[جزيرة فى أرخبيل ميلانيزيا جنوب غربى المحيط الپاسيفيكي]ـ على المفاوضات بشأن المناخ العالمي[1]. يمكن لهذه التحالفات بخاصة وبطريقة تزداد شيوعًا، أن تربط الدول في المجال الدولي مع فاعلين من خارج الدولة -شركات، شبكات، أصحاب مشروعات قائمة على الهوية ـ لكي تزعزع فكرة السيادة. وأخيرًا يمكن لهذه التحالفات أيضًا أن تضم على المسرح العالمي فاعلين من خارج الدولة لكي تمحي كلية أي منهج سيادي. وقد يدمج هذا النمط الأخير من التحالف الفاعلين عابري القوميات بقدر ما يجمع الفاعلين الجمعيين: يمكن لهذا التحالف الضالع مع هذين القطبين عند الحاجة، أن يؤدي إلى تحالفات غريبة، قد تكون قوية للغاية في بعض الأحيان حينما يضع أصحاب المشروعات الاقتصادية وأصحاب مشروعات الهوية مواردهم معًا، على غرار بعض الجماعات الدينية الإسلامية في إفريقيا، والشتاتات الأكثر قوة (صينية، وڤيتنامية، وهندية أو لبنانية)، بل والعديد من الشبكات الدينية أيضًا (الكنائس الإنجيلية، و«عمل الله»، الخ). وفي مجال آخر، تكشف شبكات المافيا عن الجدوى الدولية للتحالفات غير المتوقعة تمامًا...

في عالم التسويات هذا، تفقد الدولة من سيادتها أكثر مما تفقد من قوتها. لا تتضرر السيادة بتزايد تأثير التسويات المشبوهة أو التحالفات المجدِّدَة وحسب، بل تتجرد أيضًا من أهليتها بسبب المفعول القارض للاعتماد المتبادل المتنامي الذي يدفع التسوية إلى أقصى حدودها، ليجعل منها حاجة دائمة لعمل الدولة الدولي. في المقابل تظل القوة باقية: ففي مجالات عديدة، تستمر الدول في تكديس الموارد التي تستخدمها للحصول على مكسب من الصفقات التي تجريها. مع ذلك هذه القوة تتغير بدورها: إنها لم تعد، كما كان الحال في الماضي، قابلة للقياس وفقًا للقدرة العسكرية وحدها، لكنها تتنوع، دامجة للمعطيات الاقتصادية مثلما فعلت من قبل ثم، إنها تدمج الآن الموارد التكنولوچية، والثقافية، بل والدينية أو السكانية. هذا

(1) A. et A. M. Chayes, *op. cit.*, p. 6-7.

التنوع هو ذاته مصدر لعقد تحالفات، مما يشير إلى أن الدولة تستطيع امتلاك القوة بشرط ألا تسلك من بعد بطريقة سيادية ومنفردة، لكن بتحالفها مع فاعلين حاملين لهذه الموارد الجديدة. فالقوة، من زاوية ما، ضمان للخيار ولعله للحرية، إذ إنها تجدد ظروف إنتاج العمل السياسي.

في هذا السياق المتغيِّر، تختار الدولة استخدام القوة بالطريقة المناسبة، في عالم لم يعد عالم السيادة. إنها أول من يقرر، إذ إن النظام والقانون يقفان إلى جانبها كما أن سجل العلاقات الدولية يضع الدولة في المركز. ويؤدي قرارالدولة إلى تأرجحها باستمرار بين تعريفين للمسئولية سبق تحديدهما: حقيقة الإقرار ببساطة بمبدأ المسئولية، بمعنى التسليم بأن تأثيرات أفعالها تتجاوز مجال حميمية السيادة؛ وحقيقة قبول التزام الدولة الأخلاقي بالقيام بالفعل أو بالإصلاح.

يفتح التعريف الأول الطريق أمام القوة لمغامرة جديدة تفسح بالضرورة مجالاً لغاية أنانية ولمنافع المسئولية. إنه يقيم بهدوء ديبلوماسية جديدة للقوة على قاعدة الاعتماد المتبادل الأكثر قوة من السيادة. لم تعد السيادة عقبة أمام التدخل، إما لأن انهيار بعض الدول قد بخسها، وإما لأن مقتضيات الأخلاقيات المعولمة تحولها إلى عذر شائن. هذا التفسير اختياري لعدم وجود إطار قانوني يحيط به، والذي ترك شأنه لفطنة أولئك الذين يملكون الوسائل، ويبرز عند حدوث بعض الكوارث الإنسانية، لا جميع الكوراث، وحينما يتلاءم مع البعض، حتى وإن كان يزعج آخرين. ويندرج أيضًا، بخبث، في الأفعال الدولية الاقتصادية والتجارية، باستخدام أساليب المقاطعة، والبنود الخاصة أو أنواع الحظر. ويحمل ظلاّ من السلوك المنفرد المستتر بشدة خلف خطاب بليغ عن البشرية يشير إلى السلام، وحقوق الإنسان، والمنافع المشتركة، والتنمية. مع ذلك فإنه ليس لهذا مرشحًا للفوز، حتى وإن كان قويّا: حين جربت بعض الديبلوماسيات ممارسة هذه الأفعال اضطرت إلى القيام بتراجع استراتيچي وبالمناداة بفضائل عدم الارتباط أو بمزايا الإقليمية، مثلما دل عليه خاصة تطور السياسات الأمريكية والفرنسية تجاه الأمن في إفريقيا، بل وأيضًا الاتجاه الجديد الذي تظهره الدول الكبرى في كل مكان تقريبًا تجاه النزاعات الدولية الجديدة.

ويتشابه وضع التعريف الثاني مع نموذج العمل غير المغرِض، حيث إنه يربط

فكرة المسئولية بفكرة الالتزام الأخلاقي، وبالتالي بعمل الصالح. مع ذلك فالاحتمال المرتقب ليس ملائكيّا، مما يضفي عليه مصداقية سياسية لا يستهان بها: إن الصالح المحدَّد بهذه الطريقة لا ينبثق عن عقيدة أخلاقية، إنما ينتج عن الوعي الفعلي والتدريجي بأن نجاة الإنسانية تمر عبر بناء اعتماد متبادل حقيقي بين الوحدات المكوِّنة لها وبتضامن حقيقي بين الأجيال. بإيجاز، إنه العمل السياسي الذي يتجه شيئًا فشيئًا نحو تغيير مجاله، داحضًا لجدوى وحدة الأراضي ذات السيادة، كما لجدوى عقلية الأمد القصير. هذا هو المغزى الذي يمكن منحه لاحتواء جدول الأعمال الدولي على الموضوعات الأكثر تنوعًا: حقوق الإنسان، التنمية، البيئة، السكان، ظروف المسكن... ويكون هذ الوعي أكثر حزمًا حينما يتأسس بوضوح باعتباره عدلاً: من النادر للغاية أن نجد خبراء يدافعون عن أنه يمكن اختزال هذه المشكلات إلى عقلية الأمد القصير للدول صاحبة السيادة، في حين أنه منذ ما يقرب من عشرين عامًا لم يكن هذا الجدل قد بدأ بعد. وتسري هذه الملاحظة ذاتها على موضوع المساعدة الإنسانية: إن التكاثر حديث العهد لنزاعات جديدة، وانتشار مذابح الإبادة الجماعية، ونقل السكان كأساليب يستخدمها العمل العسكري تنضم إلى نفس الإلزام بتغيير مجال العمل الدولي في المكان والزمان.

مع ذلك لا تكفي حجة العدل بذاتها لإطلاق العمل. إذا كانت عقلانية عمل الدولة تمتد نظريّا في المكان وفي الزمان، إلا أن عقلانية عمل الحكام تظل مترسِّخة بعمق في الأمد القصير وداخل وحدة الأراضي، ذلك لأن شرعيتهم وجوهر تعضيدهم يعتمدان عليها. ويسعى الفاعلون الدوليون، المتعلقون باستقلالهم الذاتي، إلى إعلاء مساحة مصلحتهم الخاصة أولاً وكذلك الزمانية الخاصة بكل مشروع من مشروعاتهم. وأخيرًا، إذا كان أصحاب مشروعات الهوية يتصرفون وفقًا لزمانيات متعددة، فإنهم يعملون في إطار تمثل مكاني في غاية الجمود. حينئذ، يتجه العمل العام أكثر فأكثر إلى الانتشار داخل تشابك زماني مكاني قوي: ويتكون، في الوقت ذاته، داخل الدولة وبين الدول، بمبادرة من الفاعلين السياسيين؛ وداخل عالم من الشبكات، بمبادرة من الفاعلين الدوليين؛ وداخل مساحات ثقافية أو متأثرة بالوسط الثقافي، بمبادرة من أصحاب مشروعات الهوية؛ ويمكن أن يتكون العمل العام أيضًا داخل مساحات اندماج إقليمية أو على مسرح

عالمي مُعَوْلَم حيث يمكن أن تتلاقى هذه الأنماط الثلاثة من الفاعلين. وبالمثل يمكن للعمل العام أن يستهدف مكاسب فورية (حين يعمل أحد الديبلوماسيين بأمل «الظفر» بعقد)، ومكاسب في الأمد المتوسط (مثل الحصول على نفوذ سياسي) أو في الأمد الطويل (إعلاء شأن منفعة جماعية تستفيد منها الأجيال القادمة)...

هذه المجموعة من الخيارات تشير إلى أنه، مع نهاية القطبية الثنائية وازدهار العولمة، يزداد تنوع إمكانيات الخيار المتاحة أمام متخذي القرارات أكثر فأكثر. وفي نفس الوقت يخضعون لضغوط دوافع متزايدة العدد وشديدة الإلحاح. إن ازدياد قوة أصحاب مشروعات الهوية، يبعد الدول المتأثرة بها نحو بناء ثقافي للمكان، يحتل مكانة مهمة في العالم الإسلامي كما في البلقان والقوقاز. إن ارتقاء قوة الفاعلين عابري القوميات يحث الحكام أيضًا إلى الإعلاء من شأن مساحات الاندماج الإقليمي وعابر القوميات، مثلما نستطيع ملاحظته في أوروبا، وفي أمريكا (الشمالية والجنوبية)، وفي آسيا الشرقية. ويمكن لبعض المشروعات السلطوية أن تؤدي إلى إعادة تأهيل مساحة الدولة-القومية إلى حد الاكتفاء الذاتي، مثلما كشفه لنا مثال بورما، بينما تتمكن أشكال من السلطوية أكثر مهارة، على غرار نيجريا في عهد أباشا، أو الصين اليوم، أن توحد بين إعلاء قيمة مساحة الدولة ـ القومية مع استخدام المساحات الإقليمية وعابرة القوميات كأدوات... لهذا إن الحصول على عائد في الأمد القصير، بل و في الأمد المتوسط قد يؤدي إلى الانحراف: إن تبديل اتجاه التدخل الإنساني (أو إعادة تطويعه) من أجل تعزيز القوة الاقتصادية أو النفوذ السياسي لذلك الذي يتدخل، يؤدي في الأغلب إلى انحراف مزدوج. من ناحية يتم عادة نسيان العقلانية الشاملة: سرعان ما تم نسيان الأكراد الذين كان يجب أن يستفيدوا من القرار ٦٨٨، وذلك لصالح العمل الديبلوماسي الإقليمي. ومن ناحية أخرى قد يتم دحض هذه العقلانية الشاملة، أو حجبها أو تشويهها، عندما يصبح الحث على العمل ضعيفًا أو منعدمًا، مثل ما حدث أثناء أزمة البحيرات العظمى، أو سلبيًا بوضوح، كما هو الشأن في حالة الجزائر أو نيجريا. ونجد نزاع العقلانيات هذا بشأن العديد من المنافع المشتركة الأخرى، والذي يفسِّر بخاصة استراتيجيات السلوك المنفرد، مثل سلوك الولايات المتحدة

في مؤتمر كيوتو حول موضوعات البيئة، أو سلوكها قريب العهد بشأن قانون البحر، أو أيضًا سلوك بعض البلدان الإسلامية في القاهرة بمناسبة مؤتمر السكان، أو في بكين حينما تعلق الأمر بمناقشة حقوق النساء...

مع ذلك نلاحظ أنه يتم تنظيم هذه الدوافع وإنجاز هذه الخيارات بطريقة متناقصة السيادة أكثر فأكثر. إن عقلانية الأمد الطويل وبناء مساحة عالمية يكتسبان بلا انقطاع أرضًا جديدة، وتزداد صعوبة تجاهلهما، مثلما يدل عليه الآن خطاب الفاعلين السياسيين، وبالأحرى خطاب الفاعلين الدوليين الآخرين. نؤكد بخاصة أن تكاثر الفاعلين الدوليين وتنوعهم يصنعان على الأقل نسيج مجتمع عالمي يميل إلى استنهاض الدول لتوجيه اختياراتها وإلى حثها على تجاوز قوانين «السياسة الواقعية» الغابرة. لا مجال للشك، بأنه يمكننا طرح فرضية أنه لولا عناصر هذا المجتمع العالمي، وضغط المنظمات غير الحكومية والآراء العامة، لما كان للدول نفس النظرة تجاه الموضوعات المطروحة بشأن عدم احترام حقوق الإنسان لدى الآخرين، ولما كانت، على الأرجح، تستحوذ الدول بمثل هذه السرعة على مختلف موضوعات المنافع المشتركة للإنسانية، عن طريق المؤتمرات الدولية. ومن المرجح أيضًا أنه ما كان سيتم التأهب ولا تنفيذ عملية «إحياء الأمل»، في الصومال، ولا عملية «الفيروز» المتواضعة للغاية في «رواندا» لولا توافقهما مع التوقعات الملحة من قبل الشبكات الترابطية وبعض قطاعات الرأي العام الدولي: لم تكن هاتان العمليتان عديمتي الجدوى، حتى وإن كان قد تم تنفيذهما وفقًا للمصالح السياسية-الديبلوماسية للدول التي أنجزتهما.

هكذا يتضح مفهوم المسئولية ويلزم تمييزه بوضوح سواء بالنص القانوني أو بالتفسير الأخلاقي. وهوغير موجود في القانون الدولي إلا كنتيجة طبيعية للسيادة، وليس باعتباره بديلاً عنها [1]. وباعتباره مبدأ أخلاقيّا، سيكون من الوهم الظن بأنه يحث مشيئة الحكام وأنه يمكن حتى أن ينبذ تدريجيّا المقتضيات الخاصة بالعمل

(١) حول المسئولية في القانون الدولي، راجع:
Société française de droit international, *La Responsabilité dans le système international*, Paris, Pedone, 1991

السياسي ـ الديبلوماسي التقليدي[1]. وفي المقابل، يتكون مبدأ المسئولية يوميّا، بطريقة تجريبية، وتحت تأثير تكرار التفاعلات العديدة والقوية التي تربط الفاعلين الدوليين فيما بينهم أكثر فأكثر. اكتشاف الاعتماد المتبادل هذا يقرض السيادة ويكشف لجميع الفاعلين، بل وللدول أولاً، القوة المنبثقة عنه والعطايا المصاحبة له: كان انتشار هذه الحقيقة الواقعة هو المرحلة الأولى لهذا البحث الجديد. لكن تعميقها يذهب إلى ما هو أبعد: إن الاعتماد المتبادل يعيد بناء الزمان والمكان، ويكشف وظيفة الأمد الطويل، مثل جدوى هذه الجدلية العلمية والحديثة بين العالمي والمحلي: إن الضغط التفاعلي الذي ينظِّم شيئًا فشيئًا هذا المجتمع المدني العالمي الشاسع يسيطر أيضًا أكثر فأكثر على استخدامات الاعتماد المتبادل، ويكبح أخطار مغانم التصرفات المنفردة، ويهذّب التدخل بعض الشيء[2]. من المؤكد أن هذه الرقابة المتبادلة بين فاعلين ينتشرون بطريقة ظاهرة داخل مساحة عالمية عامة لا تكفي لإلغاء الهيمنة: مع ذلك فهي في وضع قوي بما فيه الكفاية لكي تحث على العمل هناك حيث تتطلب الاعتبارات الأنانية موقفًا سلبيّا، ولكي تحد من العمل الأناني حينما يصبح هزليّا، على غرار قوانين هيلمز ـ بورتون وكيندي-داماتو التي أخفقت، أو السياسة الأمريكية في الخليج، حينما تطابقت بشدة مع ما أسمته مادلين أولبرايت «مصالح الولايات المتحدة القومية». هكذا تنزع نتائج هذا التفاعل إلى جعل السلوكيات الدولية وبخاصة السياسات الخارجية لينة العريكة، ولمنحها بداية معنى شامل: حين يدخل مبدأ المسئولية إلى المسرح العالمي من الباب الخلفي، بواسطة المصالح التي تتم مراجعة التفكير فيها، وبفضل عمل تفاعلي ما زال جافلاً، فإنه يظل بالفعل هناك، بالرغم من كونه هشّا ومزعزعًا، لكنه ينظِّم الالتزام التجريبي بالفعل أوبعدم الفعل، أي بالتدخل خارج وحدة الأراضي السيادية وفيما

(١) حول هذا الجدل راجع: S. Guzzini, «Maintenir les dilemmes de la modernité en suspens: analyse et éthique poststructuralistes en relations internationales», *in* K. G. Giesse dir., *L'Ethique de l'espace politique mondial,* Bruxelles, Bruylant, 1997, p. 247-285.

(2) Cf.A . Colomos dir., *op. cit.;* T. Weiss et L. Gordenker éd., *NGOs, the United Nations and Global Governance,* Boulder, Lynne Rienner, 1996; R. Rotberg et T.Weiss éd., From Massacres to Genocide : *the Media, Public Policy and Humantarian Crisis,* Washington, Brookings, 1996.

هو أبعد من الأمدالقصير، لكي يدعم المساحة العالمية العامة، ويمنحها قيمة، ويسهر على استقرارها وعلى سلامتها.

في مواجهة هذه التحوُّلات، يمكن أن تصاب الدول بفقدان القيم والاستقرار الاجتماعي: بما أن الدول غيرمعدَّة بتاريخها، وقانونها، وممارستها لإدراك ذاتها باعتبارها فاعلات مسئولة، فإن نجاحاتها تتأثر، بينما تصاب أكثر فأكثر بالمحافظة ومقاومة التجديد. مع ذلك فهذه المحافظة هي المواجهة الأكثر ضعفًا لحقيقة المجازفات الجديدة: يلزم أن تكون قادرة على إعادة تكوين العقد الاجتماعي والجماعات السياسية بينما تتوقف عن الاحتجاج بتفرُّد الانتماء للمواطنة وتتقبل هذا التصاعد الجديد للهوية الذي يندرج عادة في العولمة؛ الموافقة على التعاون والتحالف مع الفاعلين الدوليين الذين ليسوا بدول؛ الرضا بالعمل في مساحات متغيرة وليست متحجرة في وحدة الأراضي ذات السيادة؛ التحالف مع التدفقات عابرة حدود الأوطان ومتزايدة الكثافة، والتي لم تعد مادية فحسب، بل وبشرية أيضًا؛ الانضمام إلى مساحة عالمية تنتظم وفقًا لطرق عديدة وخاضعة لزمانيات متعددة.

* * *

خـاتمـة

إن الجدل في حد ذاته لا يذهل أحداً: من الطبيعي تماماً التساؤل اليوم عما يعنيه من يقول عن نفسه بأنه صاحب سيادة، أي أنه أعلى منزلة، وفي الحقيقة نهائي ومطلق. إن عالم ما بعد القطبية الثنائية، عالم الاندماج والتبادلات، يتحمل بصعوبة السلطة المتسلسلة وفصل الحدود مثلما لا يتقبل بسهولة ما ينبثق منهما من ممارسات رتيبة وتمسُّك بالشَّكليات. إن الفاعلين في الداخل ينظرون نحو الخارج أكثر فأكثر، والدول تقرر خيار التحالفات المتشعبة مع شركاء جدد يحولون اتجاه تحالفات الزمن الغابر، والحدود توحِّد أكثر مما تفصل، ويبدو أن العالم يخص أولئك الذين يرتحلون، والذين يعرفون كيف يقهرون المسافة، ويكوِّنون شبكات يندرجون فيها. لقد أصبح الاستقلال الذاتي والاعتماد المتبادل قيماً منشودة، حلت محل الاستقلال والتعاون.

هل هذا يعني القول بأنه لم يعد يوجد ما هو أعلى منزلة، ولم يعد يتم تشكيل ماهو مطلق؟ إن معنى انتهاء السيادة قد يوحي بذلك، حين يذكِّر حتى بالعودة إلى حالة الفطرة. إن النُواح الذي يتم تسجيله اليوم لا يحث سوى المتعلقين بالحنين إلى عصر الواقعية الجميل وأولئك المتشبثين بالدولة-القومية. إن الفاعلين الدوليين المعاصرين ليسوا من أحباب هوبز [فيلسوف إنجليزي ١٥٨٨-١٦٧٩ ترتكز فلسفته السياسية على ربط مفهوم العقد الاجتماعي بمفهوم السلطة المطلقة]: يشق علينا رؤية هذا الوجه الآخر من عالمنا حيث تتكاثر التبادلات، والتواطؤات، والتكافلات النفعية أو الوجدانية، بدءاً من علاقة «وجهاً لوجه» الصغيرة للغاية وصولاً إلى تدفق ضخم عابر للأوطان. تجريبيّا، تنزلق هذه الملاحظة كشيء تافه لا نحدده. وفي المقابل، وعلى المستوى النظري، لا يصدر شيء أو يكاد لا يصدر: هذا العالم

الآخر يصب في بحر السهو والنسيان، والثانوي أو غير الجوهري، لأننا ما زلنا نفضل الوحدة السيادية، العقلانية، والمقَدِّرة للعواقب على بنيان تفاعلي يتيح ملاحقة جميع التأثيرات التنظيمية، والمبدعة، بل والتنازعية أيضًا لهذا العدد اللامتناهي من العلاقات المفتوحة التي تقام كل يوم على المسرح العالمي.

هذه الميزة الممنوحة للتفاعل ليست وسيلة لاختيار السذاجة التوافقية ولإحلال التفاؤل محل التشاؤم. فمنذ چورچ سيميل [فيلسوف ألماني ١٨٥٨-١٩١٨]، نحن نعرف أن التفاعل يؤدي إلى النزاع بقدر ما يؤدى إلى حل النزاع، ويُحدث العداء بقدر ما يحدث التضامن(١). وفي الوقت نفسه، في هذا العالم الذيَ لم يحدث فيه من قبل أن تبادلنا الحديث بمثل هذا القدر، ولم نتراض أو نتحرك فيه بمثل هذا القدر، فإن هذه التفاعلات اللامتناهية تخلق مجموعة من التنظيمات الصغيرة التي لا تملك أي سيادة، والتي تقرض الدول بينما تعزز الإنجازات في مجالات عديدة يفتقر إليها الحكام ويحتاجون لها، حتى وإن كانوا يفقدون فيها بعض حقوقهم الملكية.

إننا نتصور إلى أين يقودنا نموذج التفاعل هذا: نحو تمييز ودراسة عالم مصنوع من استقلالات ذاتية متعددة، وتعقُّد متزايد ومن تغاير «سيميلي» كلية [نسبة إلى چورچ سيميل الفيلسوف وعالم الاجتماع الألماني]. الاستقلال الذاتي هو استقلال جماعات الفاعلين من خارج الدول والذين يطلبون العمل مع الدول على المسرح العالمي. والتعقُّد يعود إلى أعدادهم الكبيرة، وبالتالي تعدد العمليات التي نسميها دولية. والتغاير هو تباين عالم لا يجد نفسه متعدد الثقافات وحسب(٢)، بل مكونًا أيضًا، كما رأينا، من عقلانيات متعددة ومناطق مضطربة. لا يمكن أن يكون مثل هذا العالم صاحب سيادة، ويجب على الذين يرصدونه أن يغيروا أدوات إدراكه ويستبدلوا كلاوزڤيتز ومورجنتاو بدوركهايم وسيميل اللذين توافقا أخيرًا مع الدولي.

(1) G. Simmel, *Le Conflit,* Strasbourg, Circé, 1992; «The Sociology of Sociability», *American Journal of Sociology,* LV, 3, nov. 1949, p. 254-261.

(2) P. Katzenstein éd., *op. cit.*

إذا كان هذا التحوُّل لا يؤدي إلى نهاية التاريخ ولا إلى العودة إلى ما قبل التاريخ الهوبزي وإلى حالة الفطرة، فإنه لا يجذبنا بالإكراه نحو نسبوية جديدة. ويمكن لنقد السيادة المقترن باكتشاف التغاير تعريض مجال القيم للخطر وتحديد انتصار التقنية والنفعية، المعدَّل بإعادة تأهيل الثقافات التي بذلك تأخذ بثأرها من الجماعات السياسية. هذا الانحراف مؤكد إلى حد أنه يصبح اتجاهًا قويًا للحياة الدولية المعاصرة: وهو ليس مُفْجعًا، بخاصة إذا ما مدَّدنا حتى نهايته التفكير الذي يثيره لدينا نموذج التفاعل. ومنَ اعتمادات متبادلة متعددة يتولد أيضًا الوعي بفضائل الاعتماد المتبادل، أي بحقيقة المجتمع العالمي الذي يتخلق يوميًا، وبجدوى المنافع المشتركة التي يتولى إدارتها والمسئولية المترتبة عليه بالنسبة للفاعلين المشاركين فيه. إن العمومية التي تبرز عن هذا النموذج ليست من صياغة الفيلسوف، بل تتكون من خلال العمل اليومي، بدون توصيف لهذا العمل، فهو عمل ذلك الذي يقوم ببث الأفكار، أو بالتبادل، أو بالاستهلاك، أو بالترحال، مكتشفًا التضامن، والمساعدة، والحق في السلام وفي الحصول على الاحترام وذلك عن طريق الاقتناع أو المصلحة.

ستكون سلامة النية من نصيب ذلك الذي يقوم بقراءة موجزة لهذه التغيرات والذي يسهو عن التفاعل الذي يُطلق عنان عقلانيات متعددة وعوالم تحمل تواريخ متباينة. لا يبقى الخطاب السيادي بَاعتباره سلوكًا للحماية أو للاحتجاج وحسب، بل أيضًا كأداة فعَّالة إلى حد ما، تستخدمها الدول الباحثة عن ذريعة للدفاع عن لامبالاتها، وكرمز لتغذية تميُّزها، أو كدرع يقيها شهوات الآخرين. بخاصة، لا يجب تصنيف كل ما يتعلق بالسيادة تلقائيًا في فئة العمومي: في الواقع تتكاثر المصالح الخاصة، ومناهج الاستبعاد الخاضعة لتقسيمات أخرى، والإشادات بالأوَّلي وبالمعازل. إن عالم ما بعد السيادة هذا هو أيضًا عالم تعدد القوميات، وعالم المراوغات والأنانيات والتعصُّبات والإبادات الجماعية، والتطهيرات العرقية والمختارين من الله... وتجد القوة نفسها فيه، معفاة حتى من التزام التجمُّل بالشرعية السيادية. إن المراوغة، والخدعة، والمكر يسدون الفجوات التي تفصل بين السيادة والمسئولية.

مع ذلك تحرز المسئولية تقدمًا بفضل ورقة رابحة مهمة: منذ أن يتم طرحها كفرضية، فإنها لا تنزوي من بعد. تتزايد الاحتجاجات ضد الدول ويبرزون علنًا انشقاقاتها عن المسئولية، في حين يكتشف الحكام، جزئيًا على الأقل، فضائلها المريرة، بمعنى المزايا الأكيدة لمسئولية متَّزنة، مهجَّنة بالقوة والمراوغة. وبدخول الفاعلين الآخرين في هذه اللعبة فإنهم بلَا شك يعزِّزون أنانياتهم أو أوَّليتهم تجاه الآخر، لكي يكسبوا من هذا الأمر أنصبة من العام تافهة في الأغلب. إنه بالسيطرة على هذا المصير المحتمل، قد يمكن للمسئولية أن تتجاوز السيادة.

* * *

obeikandl.com